

(قرار رقم ٣ لعام ١٤٣٥هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية

بشأن الاعتراض المقدم من المكلف / (أ)

برقم ١٩٠٠ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣٤هـ

على الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٣٥هـ حتى ١٤٣٢هـ

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على رسول الله وبعد:-

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/١٤٣٥هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بجدة وذلك بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل والمشكلة من كل من:-

رئيساً	الدكتور/.....
عضوً ونائباً للرئيس	الدكتور/.....
عضوً	الدكتور/.....
عضوً	الأستاذ/.....
عضوً	الأستاذ/.....
سكرتيراً	الأستاذ /.....

وذلك للنظر في اعتراض المكلف / (أ)، على الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٣٥هـ حتى ١٤٣٢هـ الصادر من فرع المصلحة بمكة المكرمة بتاريخ ٧/١٤٣٣هـ، وقد تناولت اللجنة الاعتراض بالبحث والمناقشة في ضوء مذكرة الاعتراض المقدمة من المصلحة، وبالاطلاع على ملف القضية ومحضر جلسة المناقشة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ١٧/١٤٣٥هـ، بحضور ممثلي المصلحة/.....، بموجب خطاب المصلحة رقم ١٩٠٠/٤٣٨٠ وتاريخ ١٠/١٤٣٥هـ، ولم يحضر المكلف أو من ينوب عنه، وقد رأت اللجنة الاكتفاء بالبيانات المتاحة وعدم تحديد جلسة أخرى لمناقشة القضية مع الطرفين.

وفيمما يلي وجهتا نظر الطرفين ورأي اللجنة حولهما:

رقم و تاريخ الربط: صادر برقم (١٥٣٥/١٠) وتاريخ ٧/١٤٣٣هـ.

رقم و تاريخ الاعتراض: وارد برقم (١٩٠٠/٢٨) وتاريخ ٥/١٤٣٤هـ.

أولاً: الناحية الشكلية:-

الاعتراض غير مقبول من الناحية الشكلية لتقديمه بعد المهلة النظامية، وغير مسبب.

رأي اللجنة في الناحية الشكلية:

بالرجوع إلى الوثائق المقدمة للجنة اتضح أن هناك خطاباً موجهاً من فرع المصلحة في مكة المكرمة إلى المكلف برقم ١٥٣٥/٥/١ وتاريخ ١٤٣٣/٧/١ هـ يطالبه بسرعة السداد وعليه شرح من أحد المسؤولين بالفرع يفيد باستلام اعتراف المكلف في تاريخ ١٤٣٣/٨/٢ هـ، وبما أن تاريخ الربط كان في ١٤٣٣/٧/١ هـ فإن المكلف يكون قد اعترض خلال المدة النظامية وبذلك فإن اللجنة ترى قبول اعتراف المكلف من الناحية الشكلية.

ثانياً: الناحية الموضوعية:-

وجهة نظر مقدم الاعتراف

بناء على خطابكم رقم ٢٧٧٢/٦/١ بتاريخ ١٤٣٤/٥/٧ هـ فإننا نفيدكم بقيامنا بزيارة لفرع مصلحة الزكاة والدخل بتاريخ ١٤٣٣/٩/١٠ هـ وتقديم خطاب اعتراف على المبلغ المستحق وذلك بسبب زيارة أحد الإذوانيين وعدم فهمه لطريقة المزاد فلأن جميع المعروضات المملوكة للمحل وسأقوم بإيضاح بسيط لفكرة المزاد فغالباً ما تكون هذه الحالات معدة لاستقبال الجمهور فالبعض يقوم بوضع قطعة مستعملة ويقوم المزاد بعرضها ويتناهى نسبتها من قيمة البيع وهي نسبة ٢٠% كحد أقصى أي أنه هو وسيط للبيع يأخذ نسبته في حال بيع القطع المعروضة وأرفق لكم نموذجاً من بعض القطع المودعة لدينا للاطلاع عليها، وأرجو منكم تعديل الربط الزكوي ورأس المال وإرجاعه كما هو في السابق، كما أحيطكم علماً بأننا دريصون تمام الحرص على أداء الزكاة ولكن بشكلها الصحيح.

وجهة نظر المصلحة:

توضح المصلحة أن للمكلف عدة أنشطة سدد عنها إلى نهاية عام ١٤٢٥ هـ ثم توقف عن السداد حيث تم تكليف فريق فحص ومعاينة بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٣ هـ للوقوف على الطبيعة على أنشطة المكلف لإعادة تدبير رؤوس أموال المحلات بما يتناسب مع طبيعتها وحجم نشاطها وموقعها، حيث إن اعتراف المكلف يقتصر على النشاط الرئيسي الواقع بجوار محلات من إلى، فقد اتضح للمصلحة الآتي:

- الموقع المشار إليه أعلاه يتضمن نشاطين:

النشاط الأول: تجارة الجملة في التجزئة والمزادات ل..... بمحظ السجل رقم (.....) وتاريخ ١٤١٥/١٧/١٠ هـ.

النشاط الثاني: المزادات العلنية غير المقيدة بسلعة معينة بموجب السجل التجاري رقم وتاريخ ١٤٢١/٨/٢ هـ، حيث انتقل الفريق لمعاينة المحلات أعلاه بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ وتم مقابلة المسؤول بالمحل ويدعى/.....، وطلب منه استلام الخطاب الموجه للمكلف فرفض استلامه، كما أنه لم يتجاوب مع الفريق بحجة عدم وجود صلاحيات لديه وأن الصلاحيات جميعها لدى السيد/.....، وهو المشرف العام على المحلات وتم مخاطبته هاتفياً وتحديد موعد آخر يوم الأحد الموافق ٤/٤/١٤٣٣ هـ وقد تواجد الفريق في الموعد المحدد إلا أن المذكور لم يحضر حيث تم التنسيق مع ابن المكلف ووكيله الشرعي.....، والذي تم مخاطبته هاتفياً وتم تحديد موعد آخر يوم الأربعاء الموافق ٧/٤/١٤٣٣ هـ وقد حضر الفريق في الموعد المحدد إلا أن المذكور لم يحضر، وبمعاينة موجودات المحل تبين أنه ينقسم على قسمين:

أ - الجزء الأول: يتعلق بنشاط تجارة الجملة والتجزئة والمزادات ل..... ويتراوح أسعارها من (.....,.....,.....) ثلاثة ألف ريال إلى (.....,.....,.....) ستمائة ألف ريال، وهذا القسم يشكل ٩٤% من مساحة المحل البالغ قدرها (.....) م.م.

ب- الجزء الثاني: يتعلق بنشاط المزادات العلنية غير المقيدة ويقع في منتصف المحل وهو عبارة عن (فترينة) بطول ٦ أمتار وبعرض متر واحد تقربياً ويوجد بها وحسب إفادة العاملين أن هذا الجزء من المحل يتعلق بالمزادات العلنية والتي تقام يوماً في الأسبوع وأنهم يتلقون (٢٠%) من قيمة القطعة المباعة، وبالنظر إلى طبيعة النشاط ومساحة المحل وكمية

البضاعة المعروضة وقيمتها السوقية وقربه من والقيمة الإيجارية التي تحصل عليها الفريق من إدارة السوق البالغ قدرها (٩٥٢,٠٠٠) ريال، وقد قرر فريق الفحص والمعاينة أن يحدد لعامي ١٤٣٢هـ / ١٤٣١هـ رأس مال قدره (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين ريال لكل عام مع إضافة أرباح نظامية بواقع ١٠% من رأس المال، وبالنسبة للسنوات السابقة يحدد رأس مال قدره (٠,٠٠٠,٢٠٠) مائتان ألف ريال، رغبة من المصلحة في إنهاء السنوات السابقة، حيث تم الربط بموجبه للأعوام من ١٤٣٢هـ حتى ١٤٣١هـ، على هذا النشاط والأنشطة الأخرى، وقد بلغت الزكاة المتوجبه (٤٩٠,٣٧/٥٠) ريالاً.

وفي جلسة الاستماع والمناقشة سالت اللجنة ممثلي المصلحة السؤال التالي:

بالإضافة إلى ما ورد في محضر الفحص الميداني هل لديكم أسس أخرى استندتم إليها في تحديد رأس مال المكلف؟ فأجاب ممثلو المصلحة: نعم هناك أسس أخرى من بينها مساحة محلات بيع في بعض المناطق التي تبعد عن أو غيرها من المناطق الأخرى الأقل أهمية من حيث الحركة والنشاط من والتي يتم تقدير رأس المال على أساسها في بعض محلات..... التي تبلغ مساحة الواحد منها (...) مترًا مربعاً حيث يتم تقدير رأس المال من ٤ إلى ٥ ملايين ولا يعترض أصحاب هذه المحلات على هذا التقدير وهم منتظمون في سداد الزكاة على هذا الأساس وأن التقدير لرأس مال المكلف بمبلغ ٥ ملايين ريال، هو تقدير متحفظ جدًا مقارنة بغيره من المحلات التي تمارس النشاط المماثل.

رأي اللجنة:

بعد دراسة وجهي نظر الطرفين كما وردتا في اعتراف المكلف، وفي رد المصلحة عليه، وفي جلسة الاستماع والمناقشة، فإنه تبين أن المكلف لم يتجاوب مع فريق الفحص الميداني ولم يقدم لهم البيانات التي طلبوها والتي تساعدهم على تقدير رأس ماله بصورة دقيقة، الأمر الذي أجahم إلى تقدير رأس المال؛ ومن الأمور التي استند إليها فريق الفحص الميداني والتي تعتبر مؤشرات على رأس مال المكلف ما يلي:-

١- إيجار المحلات البالغ سنويًا (٩٥٢,٠٠٠) ريال.

٢- موقع محلات عرض بضائع المكلف من المصوغات الذهبية والمجوهرات والواقع بالمنطقة

٣- مساحة المحلات البالغة (...) م، ولهذا الأمر أهميته بالنسبة لموقع هذه المحلات، وقيمة ما يمكن أن تحتوي عليه هذه المساحة الكبيرة من معروضات.

٤- ما أفاد به ممثلو المصلحة في جلسة الاستماع والمناقشة من أن هناك محلات واقعة في ولا تتجاوز مساحة بعضها (...) م، ويقدر رأس مال أصحاب هذه المحلات ما بين (٤ - ٥) ملايين ريال، ويقبل أصحابها بهذه التقديرات وهم منتظمون في سداد الزكاة على هذا الأساس. ولذلك فإن تقدير رأس مال المكلف بمبلغ خمسة ملايين ريال، هو تقدير متحفظ جدًا مقارنة بغيره من محلات النشاط المماثل.

وبناءً على ما سبق فإن اللجنة تؤيد المصلحة في تقدير رأس مال المكلف وفقًا لما جاء في الربط.

القرار

أولاً: قبول الاعتراف المقدم من المكلف / (أ) على الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٣٥هـ حتى ١٤٣٢هـ من الناحية الشكلية وفقًا لحيثيات القرار.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

تأيد المصلحة في تقدير رأس مال المكلف كما جاء في الربط وفقًا لحيثيات القرار.

ثالثاً: بناء على ما ت قضي به المادة (١٢) من القرار الوزاري رقم ٣٩٣ لعام ١٣٧٠ وتعديلاتها من أحقية كل من المصلحة والمكلف في الاعتراض على القرار الابتدائي بتقديم الاستئناف مسبباً إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام القرار على أن يقوم المكلف قبل قبول استئنافه بسداد الزكاة المستحقة عليه أو تقديم ضمان بنكي للمصلحة طبقاً لقرار لجنة الاعتراض الابتدائية، فإنه يحق لكلا الطرفين الاعتراض على هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه، وذلك بتقديم الاستئناف مباشرة من قبل المكلف أو من يمثله إلى اللجنة الاستئنافية بالرياض.